مقياس دراسات معمقة في مصطلح الحديث السداسي 2

مقرر سنة أولى ماستر تخصص: الحديث وعلومه

أ.د يوسف عبد اللاوي

أبرز مفردات المقياس

المحور الأول: التعريف بمصطلحات الجرح والتعديل ونشأتها وعلاقتها بالنقد الحديثي

– أهم طرائق العلماء في الحكم على الرجال

– نشأة ألفاظ الجرح والتعديل

المحور الثاني: مراتب الرواة وألفاظهم في الجرح والتعديل

– مذاهب العلماء في مراتب الرواة وألفاظهم في الجرح والتعديل:

– مراتب الرواة في تقسيم ابن أبي حاتم :

– الخلاصة

المحور الثالث: مدلولات أشهر ألفاظ الجرح والتعديل

أولا: مصطلحات الوثاقة

ثانيا: مصطلحات الضعف

ثالثا: مصطلحات الترك

المحور الأول: التعريف بمصطلحات الجرح والتعديل ونشأتها وعلاقتها بالنقد الحديثي

– أهم طرائق العلماء في الحكم على الرجال

تقوم على ملاحظات أو أسس عامة وملاحظات أو أسس خاصة

الأول: العامة:

منها: سمت الشيخ وهيئته واستقامته

ثم يحكمون عليه بالعدالة من عدمها

وهو ما لخصه الإمام مالك في الشروط الثلاثة الأولى لمن يحتج بروايته

(لا تأخذ العلم من أربعة وخذ من سوى ذلك:

لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس

ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إن جرب ذلك عليه ، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه

ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث) .

أو ما عبر عنه باشتراط: الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

أي العدالة الظاهرة والباطنة .

الظاهرة: الإسلام والبلوغ والعقل

الباطنة: السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة

الثاني: الخاصة:

في تحمله وأدائه للحديث

هل كان يخطئ كثيرا أم قليلا ؟

يحدث بالمناكير أم لا ؟ قلة أم كثرة ؟

مضطرب الحديث من عدمه .

معروف بقلب الأسانيد والمتون أم لا ؟

هل يعرف بالتدليس أو التلقين أو الاختلاط ؟

هل يعرف بسرقة الحديث ؟ .... الخ .

ثم يحكمون عليه بضبط الحديث من عدمه .

وبناء على ذلك يحكمون عليه كونه ثقة أو صدوقا أو ضعيفا أو ساقطا أو متهما ... الخ

هذا الواقع الحديثي في كيفية الوصول إلى الحكم على الرجال خلّف لنا ثروة كبيرة من ألفاظ الجرح والتعديل .

استعمالات النقاد لها واختلافهم في معاني عدد منها واختلافهم في الحكم على هذا الرجل أو ذاك أو الناقد الواحد في الحكم على الراوي بأحكام تبدو متضادة ترك حيرة وترددا عند غير المستوعبين لهذا الفن .

– فما يقول عنه الإمام أحمد ثقة ، قد يقول عنه الإمام ابن معين "صدوق" أو "شيخ" أو "ضعيف" أو العكس .

– وقد يطلق الناقد الواحد لفظ "صدوق" على الراوي ويقصد به "الثقة" غير "الثبت" وقد يطلقه على ذات الراوي ويقصد به من كان حسن الحديث .

– وقد يطلق الناقد حكما على الراوي بعبارة فيها ألفاظ مركبة "ثقة صدوق لا بأس به" يريد أن يصف حاله ويبين منزلته أن رغم أن كل لفظة منها تمثل مرتبة مستقلة من مراتب التعديل .

من خلال ما سبق يتبين أهمية دراسة ألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها واستعمالات النقاد لها وتاريخ نشوئها وعلاقتها بالنقد الحديثي .

– نشأة ألفاظ الجرح والتعديل

دلت قواعد الشريعة على وجوب حفظ الحديث ، ولا يتأتى ذلك إلا ببيان أحوال رواته جرحا وتعديلا ، قال تعالى (**يا أيها الذين ءامنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا** ...) .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم أول من أطلق ألفاظ الجرح والتعديل ، فعدّل وجرح .

ومن ذلك في الجرح: ما رواه البخاري عن عائشة: أن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رآه قال: «**بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة** » فلما جلس تطلق النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا عائشة، متى عهدتني فحاشا، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره» .

وفي التعديل: قوله صلى الله عليه وسلم (**نِعْمَ عبد الله وأخو العشيرةِ خالد بن الوليد، سيف من سيوف الله**) المسند والمستدرك .

وفي زمن الصحابة: اشتهر في ذلك رجلان:

علي بن أبي طالب وكان يستحلف من يحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعمر بن الخطاب الذي عرف بشدة التوقي والنهي عن كثرة التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن أشهر الوقائع حديث استئذان أبي موسى عليه وطلبه إياه الشاهد على سماعه للحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد معه في ذلك أبو سعيد الخدري .

حيث قال له عمر: إنا لا نتهمك، ولكن الحديث عن رسول الله شديد.

قال ابن حبان في "المجروحين": (وهذان – أي علي وعمر– أول من فتشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار، ثم تبعهم الناس على ذلك .

والدليل على صحة ما تأولنا فعلهما قول ابن أبى ليلى: كنا إذا أتينا زيد بن أرقم فنقول: حدثنا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيقول: إنا قد ذكرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شديد.

وحديث ابن عباس قال: إنا كنا نحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا لم يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه).

وزمن التابعين : حين انتشرت الفتن وظهرت حركة الوضع ازدادت الحاجة إلى البحث في أحوال نقلة الحديث واشتهر في ذلك عدد منهم: سعيد بن المسيب (94هـ) والشعبي (100 هـ) ومحمد بن سيرين (110هـ) .

ومن أقوال ابن المسيب في الرجال:

قال سعيد بن المسيب لقتادة: ما كنت أظن أن الله خلق مثلك. وعنه أيضا: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة. (قتادة السدوسي ت: 118 هـ)

(وعن قتادة قوله: ما رأيت أعلم من سعيد بن المسيب)

ومن أقوال الإمام الشعبي

في التعديل: قال الشعبي إسماعيل يحسو العلم حسوا ، وفي رواية : يزدرد العلم ازدرادا (إسماعيل بن أبي خالد)

وقال في حق ربيع بن خثيم: كان من معادن الصدق

وفي التجريح: قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور الهمداني وكان كذابا .

قال الإمام الذهبي في السير: (فأما قول الشعبي: الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا، فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين).

ومن أقوال محمد بن سيرين : وهو الذي اشتهر عنه قوله: إن هذا العلم دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه .

قال ابن سيرين: قد عَلِمْنا أن أبا قلابة رجل صالح، ثقة. (وأبو قلابة: هو عبد الله بن زيد الجَرْمي البصري ، ت: 104 هـ) .

وقال: قتادة أحفظ الناس .

وقال عن الحسن بن الحسن بن علي: لا بأس به .

واشتهر من أصاغرهم الإمام الزهري وإليه المنتهى في الحفظ والتثبت .

من أقوال الإمام الزهري:

مرض عمرو بن دينار فعاده الزهري فلما قام الزهري قال: ما رأيت شيخا أنصُّ للحديث الجيد من هذا الشيخ .

شيوع نقد الرجال في منتصف القرن الثاني

(ولكن لم تنشأ مادة واسعة في علم الرجال يتداولها العلماء والنقاد حتى حدود منتصف القرن الثاني الهجري، حيث لعب شيوع الوضع وكثرة الضعفاء بين رواة الحديث ونقلته، دورا في لفت أنظار العلماء إلى الكلام في الرجال .

وقد برز عدد من الأئمة النقاد والمحدثين الكبار بمعرفة أحوال الرجال ونقدهم وأصبحت أحكامهم على الرجال مقبولة عند العلماء المعاصرين والمتأخرين لما تميزوا به من الدقة والورع والتيقظ. وقد عرف بذلك ومعمر بن راشد "ت153هـ" وهشام الدستوائي "ت154هـ" وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي "ت157هـ" شعبة بن الحجاج "160هـ" سفيان الثوري " 161هـ" وعبد العزيز بن الماجشون "ت 164هـ" وحماد بن

سلمة "ت167هـ" ومالك بن أنس "ت 179هـ" وحماد بن زيد والليث بن سعد وعبد الله بن المبارك وهشيم بن بشير "ت 183هـ" وأبو إسحاق الفزاري والمعافي بن عمران الموصلي "ت 184هـ" وبشر بن المفضل "ت187هـ" وسفيان بن عيينة وإسماعيل بن علية وجرير بن وهب ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأبو داود الطيالسي "ت 203هـ" ومحمد بن يوسف الفريابي "ت 212هـ" وأبو عاصم النبيل "ت 211هـ" وعبد الله بن الزبير الحميدي "ت 219هـ" والقعنبي وأبو عبيد القاسم بن سلام ويحي بن يحيى النيسابوري "ت226هـ" وأبو الوليد الطيالسي "ت227هـ") تقدمة الجرح والتعديل .

بيد أن هذه الأقوال استفاد منها النقاد بعد ذلك وزادوا عليها ، ولم تدون كعلم مستقل وإنما كانت عبارة عن تعليقات وحواشي زمن التابعين وأتباعهم ..

واستمر الاهتمام بأحوال الرجال في المنتصف الأول من القرن الثالث ، وظهر ما يشبه التخصص في هذا المجال وبرز ذلك على يدي عدد من كبار النقاد ، من أبرزهم: يحيى بن معين (ت 233 هـ).وعلي بن المديني (ت 242 هـ) وأحمد بن حنبل (ت 241 هـ).

ثم انتقل التصنيف في علم الرجال إلى طور جديد ظهرت فيه مصنفات مستقلة في هذا الفن في القرنين الثالث والرابع وما بعده ..

تلخيص الذهبي لأسماء من جرح وعدل

وقد لخص الذهبي في "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" أسماء أبرز من تكلم في الجرح والتعديل مبتدءا بأوائلهم فقال:

(فأول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي وابن سيرين ونحوهما حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان قلة متبعيهم من الضعفاء إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقات صادقون يعون ما يروون وهم كبار التابعين يوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال كالحارث الأعور وعاصم بن ضمرة ونحوهما

نعم فيهم عدة من رؤوس أهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية نسأل الله العافية كعبد الرحمن بن ملجم والمختار بن أبي عبيد الكذاب ومعبد الجهني ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم أو لبدعة فيهم كعطية العوفي وفرقد السبخي وجابر الجعفي وأبي هارون العبدي فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف

فقال أبو حنيفة ما رأيت أكذب من جابر الجعفي

وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين، وانتقد الرجال شعبة ومالك) .

المحور الثاني: مراتب الرواة وألفاظهم في الجرح والتعديل

– مذاهب العلماء في مراتب الرواة وألفاظهم في الجرح والتعديل:

والمقصود اعتباره في هذا المبحث : هو مذاهب أئمة الشأن في مراتب الرواة باعتبار درجات تعود جملتها إلى : الاحتجاج ، أو الاعتبار ، أو السقوط .

ومراعاتها طريق الباحث لتقرير قبول الراوي أو رده ، وإنْ رَدَّه فهل إلى الترك أم دونه .

وأقدم من جاء عنه تقسيم مراتب الرواة من المتقدمين هو الإمام عبد الرحمن بن مهدي[1] ، وذلك باعتبار القبول والتوسط والرد .

قال : " الناس ثلاثة :

رجل حافظ متقن ، فهذا لا يختلف فيه .

وآخر يهم ، والغالب على حديثه الصحة ، فهو لا يترك حديثه ، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس .

وآخر يهم ، والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه " .

وفسر ابن أبي حاتم قوله في آخره : " يترك حديثه " بقوله : " يعني : لا يحتج بحديثه " .

أي أُحتمل منه الترغيب والترهيب ، والزهد والآداب ، لا أحكام الحلال والحرام .

وتبعه بعد ذلك الإمام مسلم وقسمه في مقدمة صحيحه إلى ثلاثة مراتب، يقول الإمام مسلم: "وإنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار ..." ثم أخذ يذكر تفصيلات ذلك:

فذكر أهل المرتبة الأولى: وهم أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوا فلم يكن في رواياتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش .

ثم ذكر أهل المرتبة الثانية: وهم بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصف دونهم ، كان اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ..

ثم ذكر أهل المرتبة الثالثة: وهم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلم يتشاغل بتخريج حديثهم ... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط ، ذكر أنه أيضا أمسك عنهم ..

فالرواة عند مسلم ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: مرتبة الاحتجاج .

المرتبة الثانية: مرتبة الاختبار أو الاعتبار

المرتبة الثالثة: وهي مرتبة الترك وأصحابها الضعفاء والمتروكون وهذا بلا شك مغاير لتقسيم ابن أبي حاتم المذكور آنفا .

(1) توفي سنة 198 قال علي بن المديني (ما رأيت أعلم منه) وقال الشافعي (لا أعرف له نظيرا في هذا الشأن).

ثم جاء ابن أبي حاتم في مطلع المئة الرابعة ليعطي ألفاظ الجرح والتعديل بعدا آخر ليجعل هذه المصطلحات النقدية الوصفية مصطلحات ثابتة يدل كل منها على درجة من الدرجات قبولا وردا، ومن ثم قبول الحديث أو رده، **وبناء على ذلك جعل ابن أبي حاتم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل أربعة أصناف:**

1.ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه،

2.صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه

3.أما المنزلة الثالثة: ففيها تفصيل:

أ. يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية (صدوق)

ب. صالح الحديث يكتب حديثه للاعتبار

ج. لين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا

د. ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا إنه دونه

هـ. ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به

4. أما المنزلة الرابعة: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه[2]

وهكذا يتبين لنا أن ألفاظ الجرح والتعديل وتقسيماتها ومدلولاتها تختلف من عالم إلى آخر بل وعند العالم نفسه ، وأنها في الأعم الأغلب ألفاظ وصفية للدلالة على القبول أو الرد .

لذلك لم يكن تقسيم ابن أبي حاتم هو الطريق المسلوكة بحذافيرها عند من جاءوا بعده:

فالإمام الذهبي حاول أن يستوعب ألفاظ الجرح والتعديل وجاء بما لم يذكره ابن أبي حاتم (أي زاد عليه)

ثم من بعده الحافظ ابن حجر الذي قسم طبقات الرواة اثني عشرة طبقة في كتابه "تقريب التهذيب" وأحسن ابن الصلاح بقوله بعد أن تعقب على ابن أبي حاتم بألفاظ قليلة : " وما من لفظة منها ومن أشباهها ، إلا ولها نظير شرحناه ، أو أصل أصلناه يُتنبَّه إن شاء الله تعالى بها عليها ".

وهكذا لم يتبلور المصطلح النقدي الموحد وإن كان الاتفاق حاصل في التقسيمات الكبرى (الاحتجاج ، الاعتبار ، الردّ) . مع الاختلاف في بعض الألفاظ ومدلولاتها واستعمالاتها .

– مراتب الرواة في تقسيم ابن أبي حاتم :

وبناء على تلك المراتب الأربعة لألفاظ الجرح والتعديل ، قسم ابن أبي حاتم الرواة إلى مراتب خمسة " **فمنهم** : الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث . فهذا الذي لا يختلف فيه ، ويعتمد على جرحه وتعديله ، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال .

(2) الجرح والتعديل (37/2) .

ومنهم : العدل في نفسه ، الثبت في روايته ، الصدوق في نقله ، الورع في دينه ، الحافظ لحديثه ، المتقن فيه فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ، ويُوثَّق في نفسه .

ومنهم : الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً ، وقد قبله الجهابذة النقاد ، فهذا يحتج بحديثه .

ومنهم : الصدوق الورع ، المغفل ، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو .

فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب ، والزهد والآداب ، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام .

وخامس : قد ألصق نفسه بهم ، ودلّسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أُولِي المعرفةِ منهم الكذب ، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته "[3] .

– الخلاصة

وإذا أردنا الجمع بين ما ذكره من مراتب الألفاظ ومراتب الرواة ، يمكن أن يستخلص من قسمته ، أن مراتب الرواة في الجملة ثلاث :

المرتبة الأولى : الاحتجاج .

وهو درجتان :

الدرجة الأولى : درجة راوي (الحديث الصحيح) .

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم في القسمة الأولى : " الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث " ، وقوله : " العدل في نفسه ، الثبت في روايته ، الصدوق في نقله ، الورع في دينه ، الحافظ لحديثه ، المتقن فيه " ، وفي القسمة الثانية : " ثقة ، أو : متقن ثبت " .

والدرجة الثانية : درجة راوي (الحديث الحسن) .

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم في القسمة الأولى : " الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً ، وقد قبله الجهابذة النقاد " ، وفي القسمة الثانية : " صدوق ، أو : محله الصدق ، أو : لا بأس به " .

المرتبة الثانية : الاعتبار .

وهو ثلاث درجات :

الدرجة الأولى : راوي الحديث الصالح المحتمل للتحسين .

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم في القسمة الثانية : " شيخ " و " صالح الحديث " .

---

(3) تقدمة الجرح والتعديل انظر الجرح والتعديل (10/1) .

نعم ، جعل ابن أبي حاتم اللفظ الأول أعلى من الثاني ، لكن لا يبلغ الموصوف به الاحتجاج ، فهو وإن كان أرقى من " صالح الحديث " لكنه لا يحتج به .

الدرجة الثانية : راوي الحديث اللين الصالح للاعتبار .

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم في القسمة الثانية : " لين الحديث " ، و " ليس بقوي " .

الدرجة الثالثة : راوي الحديث الضعيف الصالح للاعتبار .

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم في القسمة الأولى : " الصدوق الورع ، المغفل ، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو " ، وقوله في القسمة الثانية : " ضعيف الحديث " .

المرتبة الثالثة : السقوط .

وجعلها ابن أبي حاتم درجة واحدة ، وهي حرية بذلك وإن تفاوتت ، فرواية المتروك أخفّ من رواية الكذاب ، لكن جمعهما بطلان نسبة الرواية إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ويندرج تحتها في قول ابن أبي حاتم في القسمة الأولى : " من ليس من أهل الصدق والأمانة ، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أُولِي المعرفةِ منهم الكذب " ، وفي القسمة الثانية : " متروك الحديث ، أو : ذاهب الحديث ، أو : كذاب " .

المحور الثالث: مدلولات أشهر ألفاظ الجرح والتعديل

أولا: مصطلحات الوثاقة

1 _ (الحجة)

قولهم: (فلان حجة)، أو: (يحتج بحديثه) أو: (لا يحتج بحديثه) مما يتكرر كثيراً في كلام النقاد في تعديل الرواة وتجريحهم.

فقولهم: (حجة) يعني (ثقة)، بل فوق الثقة ، يصحح حديثه ويحتج به.

وتأتي عبارة (يحتج به)، في أكثر الأحيان وصفاً إضافياً مع لفظ آخر أو أكثر من ألفاظ التعديل، لكن قد يستعملها الناقد أحياناً وصفاً مستقلاً، وهي عندئذ من أوصاف التعديل، وصريحة في صحة الاحتجاج بحديث الموصوف بها عند قائلها.

من ذلك الدارقطني في (مغيرة بن سُبَيع الكوفي العجلي من أصحاب ابن مسعود ت 110/101) يروي عن ابن بريدة الأسلمي وعن أبيه: " يحتج به ".

ويقابلها قولهم: (لا يحتج به) في التجريح.

فإذا قال الناقد: (فلان لا بأس به) فيقال له: يحتج به؟ فيقول: (لا)، دل ذلك على أنه لم يرد بعبارة التعديل ما يفهمه إطلاقها من صحة أو حسن حديث ذلك الراوي.

ويأتي في شرح عبارة: (لا بأس به) من أمثلة ما يوضح ذلك.

وللأئمة في إطلاق وصف " حجة " إرادة معنى خاص.

فقال أحمد بن حنبل وقد سئل عن عُقيل بن خالد ويونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة من أصحاب الزهري: " ما فيهم إلا ثقةٌ " قال المرُّوذيُّ: وجعل يقول: " تدري من الثقة؟ إنما الثقة يحيى القطان، تدري من الحجة؟ شعبة وسفيان حجة، ومالك حجة "، قلت: ويحيى؟ قال: " يحيى وعبد الرحمن، وأبو نعيم الحجة الثبت، كان أبو نعيم ثبتاً ".

وشبيه به ما نقله المروذي، قال: قلت (يعني لأحمد بن حنبل): عبد الوهاب (يعني ابن عطاء) ثقة؟ قال: " تدري من الثقة؟ الثقة يحيى القطان ".

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت ليحيى بن معين، وذكرت له الحجة، فقلت له: محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: " كان ثقة، إنما الحجة عبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز ".

قال أبو زرعة: فقلت ليحيى بن معين: فلو قال رجل: إن محمد بن إسحاق كان حجة، كان مصيباً؟ قال: " لا، ولكنه كان ثقة ".

قلت: **وهذه العبارات وشبهها من هؤلاء الأعلام أرادوا بها الحجة الذي يكون حكماً على غيره فيما يرويه، يُنازعُ الرواةُ إلى روايته، ولا ينازع هو إلى غيره، لكونه قد تجاوز في الحفظ والإتقان أن يكون محكوماً عليه، أو أرادوا من يليق إطلاق القول: " هو ثقة "، أو " هو حجة " دون تحفظ.**

وإلا فإنهم احتجوا بروايات الثقات المقلين، وبالثقات الذين قورنوا هنا ببعض كبار المتقنين، بل واحتجوا بحديث الصدوق لكن بعد عرضه على المحفوظ من حديث الثقات.

2 _ (ثقة)، ويشبهها: (متقن)، و (ثبت).

هذه اللفظة إذا صدرت من ناقد عارف كمن وصفنا، فإنها تعني أن الموصوف بها صحيح الحديث، يكتب حديثه ويحتج به في الانفراد والاجتماع.

قال أبو زرعة الرازي في (حصين بن عبد الرحمن السلمي): " ثقة "، فقال ابن أبي حاتم: يحتج بحديثه؟ قال: " إي، والله ".

لكنهم إذا اختلفوا فلاحظْ أن لفظ (ثقة) يمكن أن يجامع اللين اليسير الذي لا يضعف به الراوي، وإنما قد ينزل بحديثه إلى مرتبة الحسن، كقول علي بن المديني في (أيمن بن نابل –أبو عمران ، الحبشي ، المكي ، الضرير ، الطويل ، من موالي آل أبي بكر الصديق ، من صغار التابعين –): " كان ثقة، وليس بالقوي " ،

وقول يعقوب بن سفيان في (الأجلح بن عبد الله الكِندي –توفي في خلافة أبي جعفر–): " ثقة، في حديثه لين " ، وفي (فراس بن يحيى ت:129): " في حديثه لين، وهو ثقة ".

كما أنه قد يجامعُ الضعفَ الذي يبقي الراوي في إطار من يعتبر بحديثه، مثل قول يعقوب بن شيبة في (علي بن زيد بن جدعان –تابعي بصري فقيه–): " ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو ".

وإدراك هذا يعين على الإجابة عن تعارض ظاهر في العبارات المنقولة عن الناقد المعين، ويكثر مثله عن يحيى بن معين، حيث تختلف عنه الروايات في شأن بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، كما يعين على الإجابة كذلك عن تعارض يقع بين عبارات النقاد في الراوي المعين.

3 _ (صدوق).

وصف الراوي بهذه العبارة جرى عند المتأخرين حملها على من يكون في مرتبة من يقولون فيه: (حسن الحديث)، والاصطلاح لا حرج فيه، لكن ليس على ذلك الإطلاق استعمال السلف.

نعم، هي مرتبة دون الثقة في غالب استعمالهم، بل حديث الموصوف بها على ما نص عليه ابن أبي حاتم عن منهج أئمة الحديث أنه يكتب وينظر فيه، أي لا يؤخذ ثابتاً على التسليم، حتى تدفع عنه مظِنة الخطأ والوهم، ويكون ذلك الحديث المعين منه محفوظاً.

و (الصدوق) هو من يحكم بحسن حديثه عند اندفاع تلك المظنة.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عطاء الخراساني؟ – عطاء بن أبي مسلم الخراساني تابعي، وفقيه، ومُفسر، ومجاهد – فقال: " لا بأس به، صدوق "، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: " نعم ".

وقد تأتي (صدوق) وصفاً للثقة المبرّز في الحفظ والإتقان، فيكون إطلاقها عليه مجرّدةً لا يخلو من قصور من قبل القائل، لا ينزل بدرجة ذلك الحافظ، من أجل ما استقر من العلم بمنزلته.

وذلك مثل قول أبي حاتم الرازي في (عمرو بن علي الفلاس): " كان أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق ". (وعمرو بن فلاس ت: 249 من كبار الحفاظ المتقنين)

وجدير أن تعلم أن عبارة (صدوق) قد تجامع وصف الراوي بكونه (ثقة) في قول الناقد، يوصف الراوي بهما جميعاً، فإذا وجدتَ ذلك في راو، فالأصل أنه بمنزلة التوكيد لنعته بالثقة من قِبل ذلك الناقد.

كقول أحمد بن حنبل في (أبي بكر بن أبي شيبة ت: 235): " صدوق ثقة " ، فأبو بكر متفق على حفظه وثقته، فلم يقع هذا النعت له على سبيل التردد بين الوصفين.

وأكثر ما يأتي ذلك على هذا المعنى.

نعم، قد يطلق الوصفان مجموعين تارة، ويشعر استعمالهما مقارنة بأوصاف سائر النقاد لذلك الراوي بأن المراد (هو صدوق أو ثقة) على سبيل التردد، كقول أبي حاتم الرازي في (سماك بن حرب): " صدوق ثقة.

(وسماك بن حرب أبو المغيرة الكوفي، تابعي وأحد رواة الحديث النبوي، من أهل الكوفة .أدرك 80 من الصحابة. لكنه سيء الحفظ، وتجنب محمد بن إسماعيل البخاري إخراج حديثه ، مرتبته عن ابن حجر: صدوق سيء الحفظ تغير بآخرة) .

وربما جمع الناقد الأوصاف المتعددة من أوصاف التعديل في الراوي، والتي لو جاءت مفرقة لكان لكل منها دلالتها ومعناها، لكنها حيث اجتمعت فإنها تحمل على تأكيد التعديل، كقول أبي حاتم الرازي في (السَّريّ بن يحيى الشيباني ت:167): " صدوق، ثقة، لا بأس به، صالح الحديث " ، وقوله في (عبد الله بن محمد بن الربيع الكرماني): " شيخ ثقة صدوق مأمون ".

وربما جُمعت إلى وصف أدنى، فتنزل بالراوي عند الناقد له إلى تلك المرتبة الدنيا، مع بقاء الوصف بالصدق في الجملة.

مثل: (عباد بن عباد المهلّبي ت: 181هـ)، قال فيه أبو حاتم: " صدوق، لا بأس به "، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: " لا ". قال الذهبي في السير: (تعنت أبو حاتم كعادته وقال لا يحتج به وقال ابن سعيد لم يكن بالقوي في الحديث قلت قد احتج أرباب الصحاح به) .

أما إذا جاء الوصفان من أكثر من قائل، فالأصل اعتبار دلالات ألفاظ كل على سبيل الاستقلال، فإن الرجل يختلف فيه بين أن يكون ثقة أو صدوقاً، فيصار إلى تحرير أمره تارة بالجمع بين أقوالهم، وتارة بالترجيح بدليله.

4: (لا بأس به)، أو: (ليس به بأس).

الأصل أن هذه اللفظة إذا أطلقت على راو من قبل ناقد عارف فهي تعديل له في نفسه وحديثه، فإن أريد به معنى مخصوص بُيّن.

وذلك كقول أحمد بن حنبل في (مُجَّاعة بن الزبير ت:146هـ): " لم يكن به بأس في نفسه ".

قد يحتج به ابتداء:

كقول أبي حاتم الرازي في (غوث بن سليمان بن زياد الحضرمي): " صحيح الحديث، لا بأس به ".

وقوله في (واقد بن محمد بن زيد العمري): " لا بأس به، ثقة، يحتج بحديثه ".

وقوله في (عطاء بن أبي مسلم الخراساني):" لا بأس به، صدوق "، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال:"نعم ".

وقوله في (عبد ربه بن سعيد): " لا بأس به "، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال:"هو حسن الحديث، ثقة ".

وقول الدارقطني في (مبَشَّر بن أبي المليح): " لا بأس به، ويحتج بحديثه ".

ومن هذا استعمالها في كلام الناقديْن: يحيى بن معين، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: (فلان ليس به بأس)، و (فلان ضعيف)؟ قال: " إذا قلت: (ليس به بأس) فهو ثقة، وإذا قلت لك: (هو ضعيف) فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه".

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: " لا بأس به "، قلت: ولم لا تقول (ثقة) ولا تعلم إلا خيراً؟ قال: " قد قلت لك: إنه ثقة ".

ولك أن تقول: إنما جعلها ابن معين ودحيم تساوي الوصف بقولهم:

(ثقة)، على اعتبار أنها مرتبة من مراتب الثقات، لا أنها تعادلها من كل وجه عند الإطلاق.

وقد تكون بمنزلة قولهم في الراوي: (صدوق)، فيكتب حديثه وينظر فيه، ويحتج به بعد اندفاع شبهة الوهم والخطأ، لكون الوصف بها حينئذ قاصراً عن وصف أهل الضبط والإتقان.

مثل قول ابن عدي في (المغيرة بن زياد الموصلي): " عامة ما يرويه مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس عندي ".

وقد يكون موضع تردد عن الناقد:

كقول أبي حاتم الرازي في (إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش الأسدي) وقد وثقوه: " صالح، لا بأس به "، قال ابنه: قلت: يحتج بحديثه؟ قال: " يكتب حديثه ".

وقوله في (زهرة بن معبد أبي عقيل): " ليس به بأس، مستقيم الحديث " فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: " لا بأس به ".

وقد يعتبر به، ولا يبلغ حديثه الاحتجاج:

كقول أبي حاتم في (عبيد الله بن علي بن أبي رافع المدني): " لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث "، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: " لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ ".

وقوله في (عنبسة بن الأزهر الشيباني) و (محمد بن سعيد بن الأصبهاني) في كل منهما: " لا بأس به، يكتب حديثه، ولا يحتج به ".

وقول ابن عدي في (جعفر بن ميمون أبي العوام البصري): " ليس بكثير الرواية، وقد حدث عنه الثقات، مثل: سعيد بن أبي عروبة، وجماعة من الثقات، ولم أر بحديثه نَكَرَةٌ، وأرجو أنه لا بأس به، ويكتب حديثه في الضعفاء ".

وعند الدارقطني ربما قارن هذا اللفظ قلة حديث الراوي:

كما قال في (أيوب بن وائل) الذي يحدث عن نافع، وعنه حماد بن زيد: " مقل، صاحب حديث، لا بأس به ".

وقال في (ثمامة بن شراحيل) الراوي عن ابن عمر: " لا بأس به، شيخ مقل ".

وقال في (الخصيب بن زيد) الراوي عن الحسن البصري: " شيخ لا بأس به، ليس له كبير مسند ".

تنبيه:

أما عبارة: (لا أعلم به بأساً)، فهذه وقعت في كلام أحمد بن حنبل في جماعة من الرواة، منهم: صالح بن نبهان مولى التوأمة قبل أن يختلط (التوأمة هي بنت أمية بن خلف كانت معها أختها في بطن واحدة) ، وعبد الله بن شريك ، والمختار بن فلفل ، وداود بن صالح التمار ، ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادِ ، وعمير بن سعيد النخعي ، وقيس بن طلق.

ولم يقلها في راو من هؤلاء إلا وهو إما ثقةٌ وإما صدوق، ليس فيهم من ينزل عن ذلك.

وشبيه به استعمال من جرت في قوله مِن سواه من النقاد، كالذهبي من المتأخرين، فإنه يقولها في رواة من المستورين أو من فوقهم.

ولو جاريت مجرد دلالة اللفظ اللغوية، لوجدت بينها وبين (لا بأس به) فرقاً، وذلك شبيه بما حدث به عبد الله بن عون، قال: قال ابن سيرين لرجل في شيء سأله عنه: " لا أعلم به بأساً "، ثم قال له: " إني لم أقل لك: لا بأس به، إنما قلت: لا أعلم به بأساً ".

قلت: لكن حين تَبين لنا المراد بالتعديل بها في حق النقلة، وعلمنا أن الناقد قد عنى التعديل، لم يؤثر ما للفظ اللغوي من دلالة.

ثانيا: مصطلحات الضعف

– (ضعيف) أو: (ضعيف الحديث).

هي صيغة جرح بلا تردُّد، ولكن هي مرتبة في ألفاظ الجرح لمن يكتب حديثه اعتبارا وهو رأي ابن أبي حاتم وعامة علماء الجرح والتعديل .

ومن وصف بهذا الوصف فإن ضعف حديثه يزول بمجيء ذلك الحديث من وجه آخر بكونه ضعفاً ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة فإنه إذا رواه ثقة آخر من وجه آخر علم أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه ، وهذا يشمل سائر مصطلحات الضعف الخفيفة ك: فيه ضعف ، ليس بالقوي ، فيه لين ، لين الحديث .. الخ .

وهي عبارة جرح مجملة على الراجح ، فإذا عارضها تعديل معتبر لم يعتد بها حتى يُبيَّن وجهها.

ولكن الواقع النقدي لهذا المصطلح يتطلب النظر في سياق استعماله حتى يفهم المقصود منه .

– فللتضعيف به قد يراد به الضعف اليسير، كثقة أو صدوق إذا قورن بمن هو فوقه قيل فيه: " ضعيف الحديث ". قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما ؟ فقال: ليس به بأس ، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري ؟ قال: سعيد أوثق ، والعلاء ضعيف .

فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقا بدليل قوله: إنه لا بأس به ، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري .

– **وقد تطلق على الراوي ويراد بها أنه دون من يحتج بحديثه**، لسوء حفظه مثلاً، ولكن يعتبر به.

قال أبو حاتم الرازي في (عُبيد بن واقد أبي عبَّاد القَيْسيّ): " ضعيف الحديث، يكتب حديثه ".

وقال الدارقطني في (قابوس بن أبي ظَبْيَان): " ضعيف، ولكن لا يترك ".

– **وقد تطلق على المجروح الشديد الضعف الذي لا يكاد يكتب حديثه** ، كقول أبي حاتم الرازي في (حمزة بن نجيح أبي عُمارة): " ضعيف الحديث "، فقال ابنه: يكتب حديثه؟ قال: " زحفاً ".

– **وعلى شديد الضعف الذي يبلغ حديثه الترك، وإن كان غير مُتَّهم** ، كقولِ عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن أبي قتادة الحرَّاني، قلت: ضعيف الحديث؟ قال: " نعم، لا يحدث عنه " ولم يَقرأ علينا حديثَه.

وقال علي بن المديني في (الوليد بن محمد الموقَّريِّ): " ضعيف، ليس بشيء، وكان قد روى عن الزهري، ولا نروي عنه شيئاً ".

وقال أبو حاتم الرازي في (رَوْحِ بن مسافر أبي بشر): " ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه ".

ومن هذا استعمال يحيى بن معين لها، حيث قال: " وإذا قلت لك: (هو ضعيف) فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه ".

ومن هذا قولهم: (ضعيف جداً)، وهي دالة بلفظها على معناها.

– كما تطلق على الراوي المتَّهم بالكذب، فإذا وجدت ذلك فلا تقل: هو جرح يسير.

ويطلب تعيين مرتبة ذلك الضعف بالنظر في القرائن.

ومن هذا قول ابن عدي في " كامله " في كثير من الرواة: " هو في جملة الضعفاء "، فربما قالها فيمن يعتبر به، وربما قالها في متروك.

ملاحظة: هناك عدد من ألفاظ الجرح تدخل ضمن مرتبة الضعف بين يسير ومتوسط كلها في مرتبة الكتابة والاعتبار ، وقد صنفها الإمام السخاوي ضمن المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح وهي أخفها لأنه أكثر من توسع في تقسيم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل ، فقال رحمه الله:

المرتبة السادسة: ومن ألفاظها، فيه مقال أو فيه أدنى مقال، أو ضُعف أو فيه ضُعف وفلان تعرف وتنكر، أو ليس بذاك، أو ليس بذاك القوي، أو ليس بالمتين أو ليس بالقوي، أو ليس بحجة أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون أو ليس بالمرضي، أو للضعف ما هو أو فيه خلاف، أو ليّن الحديث أو فيه لين، و تكلموا فيه، أو سيء الحفظ، أو نحو ذلك .

وهذه المرتبة هي الخامسة عند العراقي وقد جعل ابن أبي حاتم قولهم: ليس بقوي أسوأ من قولهم: لين الحديث، وأدنى منه مرتبة ووافقه ابن الصلاح .

وقد زاد الحافظ السخاوي بعض العبارات وعدّها في هذه المرتبة، من ذلك قوله: ليس من إبل القباب [4]، ومثّل له بقول مالك في عطّاف بن خالد أحد من اختلف في توثيقه وتجريحه.ونحو:

ليس من جمال المحامل[5]، ومثّل له بقول داود بن رشيد في سريج بن يونس: ليس من جمازات، أي أبعرة المحامل، والجماز: البعير.

ومن زياداته قولهم: فلان مجهول، أو فيه جهالة أولا أدري ما هو، وقد سبقه شيخه ابن حجر [6] وكان أكثر منه دقّة حيث ميّز بين مجهول الحال ومجهول العين وميّز بينهما في المراتب على خلاف السخاوي الذي عمّم وجعلهما في مرتبة واحدة .

ثالثا: مصطلحات الترك

1: (منكر الحديث).

هذا الوصف صريح في حق الراوي باعتبار حديثه، لا أمْر آخر.

وهي من ألفاظ الجرح الموجبة ضعفه عند الناقد.

وقدر الجرح بهذه العبارة في التحقيق متفاوت، بين الضعف الذي يبقي للراوي شيئاً من الاعتبار، والشديد الذي يبلغ به إلى حد التهمة، فهي لفظةٌ مفسَّرةٌ باعتبار، مجملة باعتبار.

ويفسَّرُ ذلك في حقِّ الراوي المعين بالقرائن المصاحبة للوصف، أو بدلالة أقاويل سائر النقاد فيه.

ومما يبين تلك الدرجات الأمثلة التالية:

– قول أبي حاتم الرَّازيِّ في (سعيد بن الفضل بن ثابت البصريِّ): " ليس بالقوي، منكر الحديث " ، وقوله في (سليمان بن عطاء الحرَّانيِّ): " منكر الحديث، يكتب حديثه " ، وقوله في (عبد الله بن جعفر بن نجيح المدينيِّ): " منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديث ولا يحتج به ".

وقول أبي زرعة الرازي في (سلامة بن روح الأيْليِّ): " ضعيف منكر الحديث "، فقال له ابن أبي حاتم: يُكتب حديثه؟ قال: " نعم، يكتب على الاعتبار ".

---

(4)–هي الجمال التي يحمل عليها الهوادج، والهودج مُحمَل له قبة تُستر بالثياب يركب فيه النساء ، وإذا قالوا بالنفي (ليس) فمعناه الجرح الخفيف للراوي، وأنه ما بلغ مبلغ العظام. انظر الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل – مرجع سابق– ص:37.

(5)–جمال المحامل: تطلق على البعير الذي يقوى على حمل الأثقال المسافات الطويلة، يشق بها الصحراء ويعرف طرقها ، ويعنون به في الإثبات ،كمال عدالة الراوي وإتقان وضبط المحدث ، وأنه يقوى على تحمل الحديث وبقاء حفظه في ذاكرته زمانا طويلا يؤديه بطرقه المختلفة ،مع كمال معرفته بألفاظها دون تغيير ولا تبديل انظر الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ص:37

(6)–انظر التقريب ص14.

فاقترانُ وصف (منكر الحديث) بتليين الراوي، أو بكتابة حديثه، دليلٌ على أنه ليس بمطروح الحديث، بل يعتبر به.

وشبيهٌ به في المعنى ما يقع في عبارات ابن حِبان، كقوله في (عبد الله بن نافع المدني مولى ابن عمر): " منكر الحديث، كان ممن يخطئ ولا يعلم، لا يجوز الاحتجاج بأخباره التي لم يوافق فيه الثقات، ولا الاعتبار منها بما خالف الأثبات ".

فهذا يجعله في مرتبة من يعتبر به في المتابعات والشواهد.

وجدير أن تلاحظ هنا أنَّ من يعتبر به ممن هذا نعته، فإنما هو الاعتبار بغير المنكر من روايته .

– وسئل أحمد بن حنبل عن (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقيِّ)، قيل له: يروى عن الإفريقيِّ؟ قال: " لا، هو منكر الحديث " ، وقال أبو زرعة في (محمد بن عبد الله بن نمران): " منكر الحديث، لا يكتب حديثه " ، وقال أبو حاتم الرازي في (مسلمة بن علي الخُشَنيِّ): " ضعيف الحديث، لا يشتغل به "، فقال له ابنه: هو متروك الحديث؟ قال: " هو في حد الترك، منكر الحديث ".

فهذه الأمثلة دلت على أن (منكر الحديث) يكون في منزلة المتروك الذي لا يعتبر به.

ملاحظة: عبد الرحمن الأفريقي: قال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال الإمام الخليلي: من أهل مصر أدرك التابعين منهم من يضعفه ومنهم من يلينه أما البخاري فيقول هو مقارب الحديث روى عنه الثوري وابن لهيعة وابن عيينة وأبو عب د الرحمن المقرئ وإسماعيل بن عياش ويتفرد بأحاديث .

– وقال يحيى بن معين في (محمد بن سعيد الشامي المصلوب): " منكر الحديث ".

فهذا رجل معروف بالكذب ووضع الحديث، ووصفه يحيى بكونه (منكر الحديث).

وعلمنا كون هذا الاستعمال هنا أريد به المتروك الكذاب بدلالة المعروف عن النقاد في شأنه.

إذاً استعمالهم لهذه اللفظة يجب أن يراعى فيه درجة الجرح بها، ولا يصح أن تحمل على الشديد المسقط لذاتها، إلا أن يُعدم في الراوي من الأوصاف سِواها.

وهذا الذي ذكرت في بيان معنى هذه العبارة هو الذي يجري عليه الاصطلاح لعامة النقاد، ومنهم البخاري في التحقيق.

تفسير قول البخاري في الراوي: " منكر الحديث ":

حكى أبو الحسن القطان عن البخاري أنه قال في كتابه " الأوسط ": " كل من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه ".

هذا النص عن البخاري وجدت (الكلام للدكتور الجديع في تحرير علوم الحديث) من يذكره يعزوه لابن القطان، ولم أجد له ذكراً فيما في أيدينا من مصنَّفَات البخاري، ولما فيه من الشِّدَّة ألحق في رأي بعض متأخري المحدثين بأسوأ مراتب التجريح.

والذي وجدته بالتتبُّع أن استعمال البخاري لهذه اللفظة لا يختلف عن استعمال من سبقه أو لحقه من علماء الحديث ، فهو إنما يقول ذلك في حقِّ من غلبت النكارة على حديثه، أو استحكمت من جميعه، وربما حكم عليه غيره بمثل حُكمه، وربَّما وصف بكونه (متروك الحديث)، وربما اتُّهم بالكذب، وربما وصف بمجرد الضعف، وربما قال ذلك البخاري في الراوي المجهول الذي لم يرو إلا الحديث الواحد المنكر.

وهذه أمثلة متفاوتة من الرواة لذلك:

قال البخاري في (إسحاق بن نجيح الملطي): " منكر الحديث "، وهذا رجل معروف بالكذب ووضع الحديث عندهم، ومثله ممن لا تحل الراوية عنه إلاَّ للبيان.

وقالها في (ثابت بن زهير أبي زهير)، وهكذا جاءت عبارات غيره على الموافقة لما قال لفظاً أو معنى ، وقال ابن عدي: " كل أحاديثه تُخالفُ الثقات في أسانيدها ومتونها "، ومنهم من قال: " متروك الحديث ".

وقالها في (جُميع بن ثُوب الرَّحبيِّ)، وقال ابن عدي: " عامَّةُ أحاديثه مناكير، كما ذكره البخاري ".

قلت (د.الجديع): وهذا من ابن عدي تفسير ظاهر لمراد البخاري بهذه اللفظة، والتي تؤكد ما ذكرته آنفاً أنَّه مراد أئمة الشأن.

وقالها البخاري في (إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة)، ولم يقله غير هـ ممن سبقه، بل قال أحمد بن حنبل: " ثقة "، وقال ابن معين: " صالح "، لكن وافقه عليه من أقرانه أبو حاتم الرازي، وفسَّره فقال: " شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يُحتج به، منكر الحديث " ، فكأنه يقول: له أحاديث مناكير، ولم يغلب ذلك على حديثه إلى درجة أنه صار لا تحل الراوية عنه.

وهذا ابن عدي يقول بعدما حرَّر مروياته: " له غير ما ذكرته من الأحاديث، ولم أجد له أوحش من هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية، كما حكي عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه ".

وكان البخاري قال مرة: " عنده مناكير " ، وهذه أظهر في أمره من الإطلاق المتقدِّم، لكن دل هذا على أن تلك العبارة من البخاري لا تعني دائماً أن يكون الراوي الموصوف بذلك ينزَّل منزلة المتروك الساقط، والذي هو مقتضى عبارة: " لا تحل الرواية عنه ".

وقالها البخاري في (عبد الله بن خالد بن سلمة المخزومي)، وكذلك قال أبو حاتم الرازي ، وفسر أمره ابن عدي، فقال: " ليس لهـ من الحديث إلا اليسير، ولعله لا يروي عنه غيرُ محمد بن عقبة ".

ومن بابه (عبد الله بن المؤمَّل المخزومي)، قال أبو داود: " منكر الحديث " ، وكان قليل الحديث، كما بين ذلك ابن حبان فقال: " قليل الحديث، منكر الرواية، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به، وذاك أنه قليل الحديث، لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته، فيحكم له

بالعدالة أو الجرح، ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقيناً فيقبل ما انفرد به، فعسى نحل الحرام ونحرم الحرام برواية من ليس بعدل، أو نقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل اعتماداً منها على رواية من ليس بعدل عندناً، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه ".

وفي هذا بقاء على أصل استعمال هذه اللفظة فيمن لم يرو إلا المنكر أو غلب ذلك على حديثه، فهذا وإن لم يرو إلا اليسير، لكن جميعُ ذلك منكر، فصح أن يكون (منكر الحديث)، وهذا جرح له بالنظر إلى مروياته دون حاله.

ويستثنى من دلالة الاصطلاح في استعمال (منكر الحديث) صورة تحتاج إلى تيقظ، وهي:

ما وقع من استعمال بعض المتقدمين هذا الوصف يريد به أن الراوي يتفرد ويُغْرب.

وعلى هذا حمل بعض الأئمة قول يحيى بن سعيد القطان في (قيس بن أبي حازم): " منكر الحديث " وذكر له أحاديث مناكير.

كما قال يعقوب بن شيبة: " الذين أطْرَوْه يحملون هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب ".

ولذا قال ابن حجر: " ومراد القطان بالمنكر: الفرد المطلق ".

وهو **استعمال أحمد بن حنبل أيضاً في طائفةٍ من الثقات، لم يكن مرادُهُ يعدو التفرد،** مثل: أحمد بن حنبل أيضاً في طائفة من الثقات، لم يكن مراده يَعدو التفرد، مثل: محمد بن إبراهيم التيمي، وزيد بن أبي أنيسة، وعمرو بن الحارث، والحسين بن واقد، وخالد بن مخلد.

ومما يُؤيِّد هذا قول أحمد بن حنبل في (الحسين بن الحسن الأشقر): " منكر الحديث، وكان صدوقاً ".

فوصفه بالصدق مع كونه عنده منكر الحديث.

2: (متروك الحديث).

جرح بليغ، مفسِّر في لفظه، ظاهر في أنه من جهة حديث الراوي وما أتى به من المنكرات التي غلبت عليه، فاستحق بذلك هذا الوصف.

وقد بيّن ابن أبي حاتم عن أهل الحديث أن من يقولون فيه ذلك، فهو ساقط الحديث، لا يعتبر به.

وفي معناها قولهم: (ذاهب الحديث)، و (ساقط الحديث)، و (واهي الحديث).

فإذا لم تضف للفظ (الحديث)، كقولهم: (متروك) و (ذاهبٌ) و (ساقط) و (واه)، فأغلب ما استعملت له هو ذات المعنى بالإضافة، لكن قد يراد به غير ذلك، فتفطن، وابحث عن وجهه في كلمات سائر النقاد، فلن تعدم وجهه إن شاء الله.